مدى التزام العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية

بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية

د.علي عبدالله الزعبي أستاذ مشارك، جامعة عجلون الوطنية \عجلون- الأردن
د. فارس سعود القاضي أستاذ مشارك جامعة عجلون الوطنية\عجلون- الأردن
د. ليث عبدالله العريان أستاذ مساعد جامعة عجلون الوطنية\عجلون- الأردن
د.موفق محمد ربابعة أستاذ مساعد جامعة عجلون الوطنية\عجلون- الأردن

ملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق البنوك الإسلامية الأردنية لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية وذلك من خلال تناول متغيرات تأهيل العاملين والرقابة الداخلية والخارجية. ولإغراض تحقيق أهداف الدراسة تم وضع استبيان معد لهذا الغرض تم توزيعه على عينة مكونة من (84) موظف في فروع البنوك الإسلامية العاملة في الأردن. وقد توصلت الدراسة الى أن العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية لا يمتلكون المؤهلات الكافية التي تمكنهم من تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، وأن البنوك الإسلامية الأردنية لا تمارس رقابة داخلية كافية للتأكد من تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية فيها، وكذلك الجهات الخارجية المكلفة بالرقابة على البنوك الإسلامية لا تمارس أي دور رقابي تنفيذي قيما يتعلق بتطبيق هذه المعايير. وق اوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر بتأهيل العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية بما يتعلق بمعايير المحاسبة المالية الإسلامية، وإن على إدارة البنوك الإسلامية القيام بمراجعة إجراءات وطرق الرقابة الداخلية فيها لضمان تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية.

Abstract

This study aims to explore the extent of the application of Islamic Financial Accounting Standards. This study tests the employees' qualifications, internal and external controls. A questionnaire were developed and distributed to 84 employees, were returned revealing. The results showed that the employees lack the needed qualifications that enable them to apply the Islamic Financial Accounting Standards in a professional manner. Additionally, the internal and external control do not play significant roles in enhancing the application of Islamic Financial Accounting Standards. This study recommends that the Islamic institutions have to concentrate on employees training in relating to the application of Islamic Financial Accounting Standards. Also, they have review the internal control to ensure the best practice of these standards.

مقدمة الدراسة

بينت العديد من الدراسات المتعلقة بالأزمة المالية العالمية الأخيرة قدرة صيغ الاستثمار الإسلامية على التصدي للمشكلات والأزمات المالية وخاصة تلك المتعلقة بالنقود وذلك نتيجة لاعتماد هذه الصيغ على مبادلة السلع وتجنب التعامل بالربا. ولقد استفادت بعض الدول من هذه النتائج ــ والتي كانت الجمهورية الليبية أخرهاــ وعمدت إلى التحول تدريجيا إلى الصيغ الاستثمارية الإسلامية وإلغاء

التعامل بالربا وذلك لتجنيب اقتصادياتها التعرض للأزمات والهزات الاقتصادية والمالية سواء الداخلية أو الخارجية.

مع ذلك، بقيت أيضا العديد من الدول الإسلامية والعربية متمسكة بمعدل الفائدة الربوي كمحرك لاقتصادياتها وصمام أمان لعملتها النقدية، مع سماحها بإقامة مؤسسات مالية تتعامل بصيغ الاستثمار الإسلامية ووفرت لها المظلة القانونية والرقابية التي تضمن لها حسن سير عملها وتمكنها من الاستمرار في بقاءها، كما وقدمت للمتعاملين معها ضمانات كافية لحفظ حقوقهم وأموالهم لديها.

في الأردن، اهتم المشرع بإصدار القوانين اللازمة لتسيير عمل المؤسسات المالية الإسلامية، وقام البنك المركزي أيضا بوضع التعليمات التفصيلية الخاصة بعمل البنوك الإسلامية والرقابة عليها، وألزمها بتطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(AAOIFI) ومنذ عام 2000م.[1]

ومن ناحية أخرى، جاء في تقرير مؤسسة (Standard & Bors) لعام 2007 والخاص بمعايير المحاسبة المالية المستخدمة في المؤسسات المالية الإسلامية أنها تطبق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولكن بصورة غير منتظمة [2]، وهذا من شأنه أن يخلق نوعا من الإرباك ويعيق كفاءة عملها.

ولهذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على وجهة نظر العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية حول تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في عملهم. لمعرفة أسباب عدم التزام البنوك الإسلامية الأردنية بتطبيق المعايير بصورة غير منتظمة.

مشكلة الدراسة

بالرغم من إلزام البنوك الإسلامية الأردنية بضرورة تطبيق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إلا أن بعض الدراسات أظهرت أن هذه البنوك لا تقوم بالتطبيق المنتظم لهذه المعايير (الزعبي، 2013). وعليه جاءت هذه الدراسة لمعرفة الأسباب التي تقف وراء عدم قيام العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية بالتطبيق المنتظم لمعايير المحاسبة الإسلامية فيها، وذلك من خلال عرض التساؤلات التالية:

1) هل يمتلك العاملون في البنوك الإسلامية الأردنية المؤهلات الكافية التي تمكنهم من تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية وبصورة منتظمة؟

[1] http://www.alghad.com/index.php/article /363084.html

[2] - http://www.aleqt.com/2007/04/07/article _85896.html

2) هل يتوفر في البنوك الإسلامية الأردنية رقابة داخلية وخارجية كافية تمكنها من تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية وبصورة منتظمة؟

أهداف الدراسة

بناء على التساؤلات السابقة للدراسة، يمكن تحديد أهداف الدراسة على النحو التالي:

1) معرفة إمكانية قيام العاملون في البنوك الإسلامية الأردنية بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية وبصورة منتظمة.

2) التعرف على كفاية الرقابة الداخلية للبنوك الإسلامية لتطبيق العاملين فيها لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية.

3) معرفة كفاية الرقابة الخارجية على البنوك الإسلامية المتعلقة بتطبيق العاملين فيها لمعايير المحاسبة المالية الإسلامية.

أهمية الدراسة

نتيجة للتزايد والانتشار المستمر للمؤسسات التي تتبع النهج الإسلامي في معاملاتها المالية والتجارية في مختلف دول العالم، كان من المهم وجود معايير محاسبية موحدة تمكن من إعداد البيانات المالية وتوحدها وتسهل من عملية المقارنات فيما بينها، وتحافظ على حقوق المالكين، وتمكن من تعزيز الحوكمة في هذه المؤسسات، وذلك كله بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. ولهذا كان من المهم التأكيد على أهمية قيام العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية فيها وبصورة منتظمة، لان غير ذلك من شأنه أن يؤثر في تجانس البيانات المالية ويقلل من قابليتها للمقارنة وكذلك يؤدي إلى إرباك في عملها وتأثر مصالحها بصورة سلبية.

الدراسات السابقة

من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي تم تناولها تاريخيا من الأقدم إلى الأحدث، دراسة (سليمان وبومطاري، 2008) وهدفت إلى تحديد خصائص وأهداف المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية وذلك من وجهة نظر الأكاديميين في ليبيا، ولتحقيق هذا الهدف تم استعراض الإطار الفكري للمحاسبة التقليدية والتعرف على مدى ملائمته لبيئة العمل الإسلامية، وذلك حتى يتسنى طرح الأهداف والخصائص المحاسبية المقترحة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعرفة وجهة نظر الأكاديميين في ليبيا حولها من خلال استبيان تم تصميمه لهذا الغرض. وقد تم تحليل بيانات الاستبيانات باستخدام الإحصاء الوصفي من خلال المتوسطات الحسابية. وتوصلت الدراسة إلى أن الأكاديميين في ليبيا يميلون إلى دعم الأهداف والخصائص المحاسبية المقترحة للمؤسسات المالية الإسلامية بشكل كبير. وأنه تم

التوصل إلى أن بيئة العمل الرأسمالية والتي نشأت فيها المحاسبة التقليدية تختلف كلية عن بيئة العمل الإسلامية، وقد أوصت الدراسة باستحداث أهداف وخصائص محاسبية تتناسب مع البيئة الإسلامية.

أما دراسة (رحاحلة، 2009)، وقد هدفت الدراسة إلى مقارنة معايير التدقيق والمراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، وإظهار مدى التوافق والاختلاف بينهما، وبيان إمكانية تطبيقها على المؤسسات والشركات الإسلامية، وذلك بالتركيز على معايير المراجعة للمؤسسات الإسلامية الرئيسية. وتوصلت الدراسة إلى أن معايير المراجعة والتدقيق الإسلامية هي معايير عامة وليست مبوبة في مجموعات ولا تغطي كافة مجالات التدقيق، وان هنالك حاجة لتطبيق بعض معايير التدقيق الدولية جنبا إلى جنب مع معايير التدقيق الإسلامية مثل التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات، وأن نصوص معايير التدقيق الإسلامية تقيد المدقق الإسلامي بالمعايير الدولية الأخرى، وهذا قد يؤدي إلى ضعف التطبيق الفعلي لمعايير التدقيق الإسلامية، كما تبين عدم وجود فروقات جوهرية بين معايير المراجعة والتدقيق الدولية ومعايير التدقيق الإسلامية، ولا يوجد أي مانع قانوني من استخدام المعايير الإسلامية للتدقيق، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على سن القوانين واتخاذ الإجراءات لاعتماد وإتباع معايير التدقيق الإسلامية وبالتعاون مع جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، وحث المؤسسات المالية الإسلامية على المطالبة بإتباع معايير التدقيق الإسلامية في تدقيق بياناتها المالية.

في حين أن دراسة (قرينو وخلفاوي، 2009)، هدفت إلى استكشاف دور المعايير المحاسبية والشرعية في توجيه الصيرفة الإسلامية وذلك انطلاقا من فرضية مفادها أن السياق الذي نشأت فيه هذه المعايير من جهة مصدرها أو هدفها المنشود لا يمكن فصله عن واقع العمل البنكي الإسلامي ومستقبله، ولذلك تناولت الدراسة تلك المعايير من حيث توحيد المرجعيات ونمطية التطبيقات ودراسة أثرها على أنظمة الرقابة والتدقيق في البنوك الإسلامية ومهمة الفتوى والتشريع والتدقيق الشرعي والمراجعة المالية الإسلامية، وقد وجدت الدراسة أن تنميط استخدام الممارسات من شأنه أن يعطيها السمة الدولية ويساعد في التقليل من الخلافات الشرعية.

وأما دراسة (القري، 2010) فقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى اختلاف معايير المحاسبية الإسلامية المطبقة في البنوك الإسلامية عن معايير المحاسبة الدولية أو السعودية، وأثر ذلك على جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية، بالإضافة إلى بحث مدى توافق كل من معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة السعودية مع آلية العمل البنكي الإسلامي التي تعتمد على مبادئ الشريعة في تحريم الربا وتشجيع التكافل الاجتماعي، ومعرفة مدى تحقيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للإفصاح الكامل والمطلوب لمستخدمي القوائم المالية للبنوك الإسلامية،

وقد تم جمع البيانات بعد تصميم استبيان جرى توزيعه على عدد من البنوك في السعودية، وخلص البحث إلى أن معايير المحاسبة الدولية والسعودية لا تفيان باحتياجات النظام المحاسبي في البنوك الإسلامية نظراً إلى آليات العمل البنكي الإسلامي المختلفة وخصوصياتها، ومن الأفضل الاعتماد على معايير هيئة المحاسبة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لأن إتباعها يحقق الإفصاح الكامل والمطلوب لمستخدمي القوائم المالية، ومن جهة أخرى فإن الإفصاح الكامل يتطلب أيضا الاعتماد على معايير محاسبية موحدة.

هدفت دراسة (يعقوب، 2011) إلى التعريف بالبنوك الإسلامية واختلافها عن البنوك التقليدية وبيان الخصوصية التي تتمتع بها وبيان المعايير المحاسبية والرقابية التي تعمل بموجبها البنوك الإسلامية، كما وهدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية، وقد تم إجراء الدراسة الميدانية بواسطة استبيان على عينة من المدققين الداخلين العاملين في البنوك الإسلامية وعددها (34) والخارجيين الذين يدققون على البنوك الإسلامية وعددها (30)، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن النظام البنكي الإسلامي هو آلية لتطبيق العمل البنكي وفقا لمصدر التشريع الإسلامي، وان هناك علاقة بين معايير المحاسبة الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية، وان اعتماد المعايير المحاسبية الدولية غير ملائم ليطبق في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة القيام بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية العراقية.

وأما دراسة (الزعبي وآخرون، 2013) فهدفت إلى بيان مدى التزام البنوك الإسلامية في الأردن بشرعية المعاملات الخاصة بالإيجار المنتهي بالتمليك وتمويل المنافع وتكاملها مع القيود المحاسبية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد وتوزيع استبيان على عينة مأخوذة من البنوك الإسلامية الأردنية، وقد استخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي من أجل وصف إجابات عينة الدراسة واختبار فرضياتها. وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية في الأردن ملتزمة بشرعية المعاملات المتعلقة بالإيجار المنتهي التمليك وتمويل المنافع (الصحة والتعليم)، وان القيود المحاسبية تتكامل مع إجراءات المعاملات، وأن المعالجات المحاسبية الخاصة بالإيجار المنتهي بالتمليك والمتعلقة بطريقة الهبة والبيع التدريجي لم تتوافق مع معالجات المعيار رقم (8) من معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن توصيات الدراسة ضرورة العمل على توجيه البنوك الإسلامية في الأردن لزيادة تمويل المنافع (الصحة والتعليم) لما لها من أثر إيجابي على المجتمع من حيث تلبية حاجتهم وتجنيبهم وسائل التمويل المحرمة.

فرضيات الدراسة

لاحقا لما تناولته الدراسات السابقة أعلاه يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1) يمتلك العاملون في البنوك الإسلامية الأردنية المؤهلات الكافية التي تمكنهم من تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية وبصورة منتظمة.

تفحص هذه الفرضية مدى امتلاك العاملون في البنوك الإسلامية للمهارات والخبرات العلمية والعملية التي تمكنهم من تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية وبصورة منتظمة.

2) يتوفر في البنوك الإسلامية الأردنية رقابة داخلية كافية تمكنها من تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية وبصورة منتظمة.

تختبر هذه الفرضية مدى قيام إدارات البنوك الإسلامية من إجراء رقابة مباشرة وغير مباشرة تتأكد من خلالها بالتزام العاملين فيها بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية بصورة منتظمة.

3) يتوفر على البنوك الإسلامية الأردنية رقابة خارجية كافية تمكنها من تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية وبصورة منتظمة.

تفحص هذه الفرضية مدى قيام الجهات الرقابية الخارجية والمتمثلة بالمحاسبين القانونيين الخارجيين والبنك المركزي الأردني من إجراء رقابة مباشرة وغير مباشرة تتأكد من خلالها بالتزام العاملين في البنوك الإسلامية بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية بصورة منتظمة.

الإطار النظري للدراسة

أولا: نشأة المحاسبة وأهميتها

تهدف المحاسبة المالية إلى تقديم المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات من أجل ترشيد قراراتهم وزيادة منافعهم المختلفة، وقد عرفت المحاسبة لدى البشر منذ القدم وأخذت في البداية الشكل الإحصائي الذي يقوم على حصر الثروات والممتلكات والديون معتمدة على الذاكرة والرسومات قبل اكتشاف الكتابة، ثم بدأت تتطور وتتوسع مع تطور الحاجة لها، وقد زادت الحاجة إليها في القرون الوسطى إي منذ القرن الرابع عشر نتيجة لتطور المعاملات التجارية وانتشار استخدام النقود كوسيلة لقياس قيم الصفقات التجارية. وكان الشكل القانوني السائد لمنشآت الأعمال هو الشكل الفردي. وكانت المحاسبة وسيلة لخدمة أصحاب هذه المنشآت عن طريق تسجيل مختلف العمليات المالية في الدفاتر المحاسبية وذلك لحاجة أصحاب المنشآت إلى دفاتر منظمه لجميع العمليات التي لا يستطيعون أن يحتفظوا بها في ذاكرتهم فقط، وكذلك تساعد في قياس أمانة الأشخاص القائمين على أموالهم. وقد كان هدف المحاسبة في هذه الفترة هو تسجيل وتبويب العمليات المالية في سجلات منظمة لاستخراج نتيجة حركة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة معينة وكذلك تحديد المركز المالي للمنشأة في

نهاية هذه الفترة، وقد استخدمت خلال هذه الفترة نظرية القيد المزدوج في إثبات العمليات المالية (حنان، 1997، ص27).

ظهر في نهاية القرن الثامن عشر مؤشرات لتطورات جديدة في المحاسبة، فقد أدت الثورة الصناعية إلى تطوير العمل الإنتاجي والى خروج الشركات المساهمة التي تقوم بتجميع الأموال واستثمارها في الصناعة والتجارة وقد تميزت مشروعات هذه الفترة بانفصال الملكية عن الإدارة وبمحدودية المسؤولية فيها، وكذلك اتصفت بزيادة تعقيد العملية الإنتاجية فيها وزيادة حجم استثمار عوامل الإنتاج المختلفة، ونتيجة للتطور في هذه المرحلة فقد تغيرت النظرة إلى مهنة المحاسبة حيث أنها لم تعد أداة لخدمة أصحاب المنشآت فقط، بل أصبحت أيضا لخدمة الإدارات في المنشآت أيضا، وذلك عن طريق تقديم بيانات مالية وكمية أكثر تفصيلا تمكن الإدارة من وضع السياسات المختلفة المتعلقة بأوجه نشاط المنشأة وخططها والأشراف والرقابة على تنفيذها[1].

ومن ناحية أخرى فقد شهد العالم ومنذ نهايات القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين زيادات مستمرة في حجم المشروعات وخصوصا مع انتشار ظاهرة اندماج شركات الأعمال، وظهور الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقوميات، كما وشهدت الحياة الاقتصادية زيادة لتدخل الدولة فيها، وتطورات في تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات وكذلك احتدام لمعارك المنافسة بين منشآت الأعمال المختلفة بهدف الوصول إلى تقديم سلع وخدمات تلبي رغبات الأفراد وتنمي رأس المال وتحافظ عليه. أن هذه التحولات زادت من حاجة متخذي القرارات الخارجيين للمعلومات المحاسبية والمالية من اجل توجيه أموالهم نحو الاستثمارات الأكثر ربحية، وهذا ما دفع القائمين على مهنة المحاسبة إلى تطويرها لتصبح أيضا وسيله لقياس كفاءة الإدارة وتقوم بخدمة المجتمع بصفه عامه .(Belkaoui, 2000, P142)

ثانيا: مفهوم البنوك الإسلامية

يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي. (سعيفان، وعبدالله، 2008، ص28). وعليه فإنه على البنوك الإسلامية الالتزام بالقواعد الشريعة الإسلامية وهي التي تقدم نظاماً شاملاً ومتكاملاً يحكم كل شيء في الاقتصاد متمثلاً في

[1] نشأة المحاسبة/ http://ar.wikipedia.org/wiki

أنشطة الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، والادخار وما يتصل بها من أنشطة غير الاقتصادية، ومن أهم هذه القواعد ما يلي[1]:

1ــ التزام البنك الإسلامي في معاملاته بالحلال والابتعاد عن الحرام والمشكوك فيها: لما كان البنك الإسلامي يستمد مشروعيته من تجسيده للفكر الإسلامي، فانه يلتزم التزاماً كاملاً بتطبيق قاعدة الحلال والحرام في كل معاملاته، والتقيد بأخلاقيات الإسلام وآدابه في هذه المعاملات في طابعها الشمولي الذي يمتد إلى كافة مجالات النشاط الإنساني التي يقوم البنك بالتعامل معها.

2ــ عدم التعامل بالربا: فان عدم التعامل بالربا يجعل من البنك الإسلامي أداة ترشيد تنموية تجعله يتجه بالتوظيف إلى مجالات تدريجية مناسبة من خلالها دفع عائداً مناسباً لجموع المودّعين لديه، وفي الوقت نفسه تنمية المال الذي اؤتمن عليه منهم.

3ــ حسن اختيار من يقومون على إدارة الأموال: يتعين على البنك الإسلامي أن يبذل كافة الجهود اللازمة للتأكد من حسن اختيار الأفراد الذين سيتولون إدارة الأموال سواء من بين موظفيه، أو من بين عملائه الذين سيتم إتاحة الأموال لهم لإدارتها، حيث لا يجب أن يوكل أمر إدارة هذه الأموال لمن لا يصلح للقيام بهذه المهمة

4ــ عدم أكل مال الناس بالباطل: يعرف أكل أموال الناس بصور من المعاملات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي بموجبها يتم الحصول على الأموال بدون وجه حق.

5ــ الصراحة والصدق والوضوح في المعاملات: يلتزم البنك الإسلامي في معاملاته بالصدق والصراحة والوضوح والمكاشفة التامة بين البنك والمتعاملين معه وكذا المتعاملين فيه طالما كانت هذه المعاملات خاصة بالعميل ذاته. وهيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي يتم اختيار أفرادها من كبار علماء المسلمين وبعض علماء الاقتصاد الإسلامي لتقوم بمتابعة كافة أعمال البنك لتتأكد من أنها تتم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

6ــ عدم حبس المال وحجبه عن التداول واكتنازه: يتعين على البنك الإسلامي أن يعمل على تنمية المال وإثماره باعتباره مستخلفاً فيه ووكيلاً عن أصحابه لتوظيفه التوظيف الفعال لصالح المجتمع، وباعتباره أصلاً من أصوله التي يتعين تنميتها وإثمارها وليس اكتنازها أو حجبها وحرمان المجتمع والأفراد الذين في حاجة إليها منها، فحبس المال تعطيل لوظيفته في توسيع ميادين الإنتاج وتهيئة سبل العمل وتوفير مجالات الرزق وإصلاح الأمة، وهي جميعها أمور تحتاج إلى انطلاقة المال

[1]- www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/IB Concept.doc

في المجالات الشرعية المنصوص عليها دون غلو أو تبذير أو إسراف، بل في إطار رشد فكري وعلمي تستثمر فيها أموال المسلمين في المجالات التي تنفع المسلمين.

7ــ خضوع المعاملات البنكية للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية: فالرقابة الإسلامية رقابة ذات شقين، شق ذاتي من داخل الفرد ذاته ومن وحي ضميره ومن خلال تمسكه بدينه وخوفه من إغضاب الله عز وجل وشق آخر خارجي من خلال هيئة رقابة شرعية يتم اختيار أفرادها من الراسخين في علوم الدين المشهود لهم بالنزاهة الشديدة والحرص. ومن هنا تتشكل الطبيعة التكاملية للبنوك الإسلامية التي تجعل منها نمطاً فريداً من التفاعل والتكامل والاتساق والتوافق مع احتياجات الأفراد والمجتمع الإسلامي الحميد.

8ــ أداء الزكاة المفروضة شرعاً على كافة معاملات البنك ونتائج الأعمال: وذلك لتطهير المال وتنميته وطرح البركة فيه وفي الوقت ذاته لتعميق الحس الديني، وتحقيق الأهداف الاجتماعية للبنك، وفي الوقت ذاته مراعاة التوازن بين الأهداف التجارية الاستثمارية للبنك وبين الأهداف الاجتماعية له.

9 ــ تحقيق التوازن بين مجالات التوظيف المختلفة: قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل، وبين مناطق التوظيف المختلفة، حيث يتحقق التوازن الجغرافي، وفي الوقت ذاته توازن في مجال التوظيف وفقاً للأولويات الإسلامية. الضروريات. الحاجات. الكماليات. وتحقيق التوازن بين العائد الاجتماعي والعائد الاستثماري المادي.

ثالثا: مفهوم المحاسبة في البنوك الإسلامية وأهدافها:

يقصد بمحاسبة البنوك الإسلامية، بأنها تطبيق لمفهوم وأسس المحاسبة في الفكر الإسلامي في مجال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها البنك الإسلامي بهدف تقديم معلومات وإرشادات وتوجيهات تساعد في إبداء الرأي واتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق مقاصد البنوك الإسلامية (الخصاونة، ، 2008 ص 59) .

وتختلف ذاتية المحاسبة في البنوك الإسلامية عنها في البنوك الربوية في كون محاسبة البنوك الإسلامية تستمد أسسها الأصولية من القرآن والسنة النبوية، ومن القواعد الفقهية وليس من الفكر الوضعي، وتأسيساً على ذلك فإنه لا يجوز لأي محاسب أو لفريق من المحاسبين أن يعدلوا أو يهملوا أي أساس محاسبي مستنبط من القرآن والسنة، وينحصر مجال الاجتهاد في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية فقط. وتتعلق محاسبة البنوك الإسلامية بالعمليات المالية المشروعة، أي أن العملية غير المشروعة ليس لها مجال في البنوك الإسلامية. وترتكز المحاسبة في البنوك الإسلامية على العقيدة القوية والإيمان الراسخ بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد (صلى الله عليه وسلم) نبياً

ورسولاً، وعلى المحاسب الذي يقوم بعمليات المحاسبة المختلفة أن يدرك تماماً بأن المال الذي يحاسب عليه هو مال الله تعالى. ويجب أن تقوم محاسبة البنوك الإسلامية على القيم الأخلاقية التي يجب أن يتصف المحاسب بها كالأمانة والصدق والحياد والعدل والكفاءة، وأن يكون المحاسب مسئولاً مع أجهزة الرقابة الأخرى أمام المجتمع والأمة الإسلامية عن مدى التزام البنك الإسلامي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بجانب المعاملات، وعن تحقيق البنك الإسلامي لأهدافه الاجتماعية. وكذلك يجب أن يهتم المحاسب بمختلف النواحي السلوكية للعاملين في البنك الإسلامي (أبو زيد، 1995، ص25) .

وتهدف محاسبة البنوك الإسلامية إلى المحافظة على الأموال سواء أكانت أموال المساهمين أو أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية، فالمحاسبون هم حفظة الأموال، ولتحقيق ذلك يجب الالتزام الكامل بأسس الفكر المحاسبي الإسلامي، كما يجب اختيار الأساليب والطرق المحاسبية التي تساعد في منع حدوث السرقة والابتزاز والتبديد والإسراف والتبذير. والمساعدة في تنمية الأموال عن طريق تشغليها في مجال الحلال والطيبات، وتجنب اكتناز الأموال أو حبسها عن التداول بدون ضرورة شرعية أو قانونية. كما وتساعد المحاسبة في تبيان الحقوق والالتزامات وذلك لمعرفة المديونية والدائنية في أي لحظة من الزمن، ويعتبر ذلك ضرورة شرعية لأهمية ذلك في حساب الزكاة وغير ذلك من الحقوق والفرائض المالية الإسلامية. كما وتقوم محاسبة البنوك الإسلامية بقياس نتيجة النشاط الإجمالي والأنشطة الفرعية من ربح أو خسارة وذلك طبقاً لأسس القياس في الفكر المحاسبي الإسلامي (العيساوي، 2007، ص396).

تزود محاسبة البنوك الإسلامية هيئة الرقابة الشرعية وهيئات التحكيم وأجهزة الرقابة الخارجية بالبيانات والمعلومات التي تساعدها في أداء مهامها وتزود بالبيانات والمعلومات اللازمة للاطمئنان عن مدى التزام البنك الإسلامي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (سمحان، ومبارك،2011، ص25).

لقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية البيان رقم (1)، أوضحت في الفقرة السادسة منه أهداف المحاسبة المالية في البنوك الإسلامية على النحو التالي[1]:

1 ــ تحديد حقوق والتزامات كافة الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك الحقوق المترتبة على العمليات والأنشطة غير المكتملة بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية، ومقاصدها من مفاهيم العدل والإحسان والالتزام بأخلاقيات التعامل الإسلامي.

[1] www.darelmashora.com/download.ashx? docid=420

2 ــ الإسهام في توفير الحماية لموجودات وحقوق البنوك الإسلامية وحقوق الأطراف المختلفة مثل أصحاب الحسابات الاستثمارية .

3 ــ الإسهام في رفع الكفاية الإدارية والإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة وتشجيع الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة والعمليات والمعاملات

4 ــ تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير المالية لمستخدمي هذه التقارير بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم المشروعة في تعاملهم مع البنوك .

رابعا: حول معايير المحاسبة المالية الإسلامية[1]

هي مجموعة من الإرشادات والتوجيهات الواجب الالتزام والتقيد بها عند تنفيذ الأحداث والعمليات المحاسبية التي يقوم بها البنك الإسلامي من إثبات وقياس وعرض وإفصاح خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر مقياس لتقويم الأداء المحاسبي، وأداة تساعد في تقديم رأي فني محايد بالبيانات المالية المعدة من قبل البنك الإسلامي. وقد عكفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على إصدار المعايير المحاسبية الإسلامية استنادا إلى أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بموجب اتفاقية بين عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 26 شباط 1990م في الجزائر. وقد تم تسجيل الهيئة في آذار 1991م في البحرين وبصفتها منظمة دولية مستقلة. وقد حظيت الهيئة بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصفة الاعتبارية حول العالم وعددها يزيد على (200) عضو في أكثر من 45 بلد.

وتتكون الهيئة من مجلس معايير المحاسبة والمراجعة وهو الذي يقسم بدوره إلى لجنة معايير المحاسبة ولجنة معايير المراجعة والضوابط، والمجلس الشرعي الذي يتكون من أعضاء لجنة المراجعة والصياغة إضافة إلى لجان المعايير الشرعية والأمانة العامة للهيئة.

وتقوم هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية حالياً بمنح شهادتين مهنيتين الأولى وهي شهادة محاسب قانوني إسلامي وهي تعنى بالقسم المحاسبي اللازم للعمل في الشركات المالية التي تخضع للشريعة الإسلامية. أما الشهادة الثانية فهي مراقب ومدقق شرعي وهي تعنى بضمان مطابقة عمل الشركة مع المبادئ والمعايير والفتاوى الشرعية.

وتهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية إلى ما يلي:

[1] - http://ar.wikipedia.org/wiki هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

1) تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والمجالات البنكية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

2) نشر فكر المحاسبة والمراجعة المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل.

3) إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها للتوفيق ما بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية وكذلك التوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات المالية الإسلامية.

4) مراجعة وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتواكب التطور في أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية والتطور في فكر وتطبيقات المحاسبة والمراجعة.

5) إعداد وإصدار ومراجعة وتعديل البيانات والإرشادات الخاصة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالممارسات البنكية والاستثمارية وأعمال التأمين.

6) السعي لاستخدام وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والبيانات والإرشادات المتعلقة بالممارسات البنكية والاستثمارية وأعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل مـــن الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها ممن يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة.

الطريقة والاجراءات

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار المنهج الوصفي وذلك من خلال ما يلي:

أ) الرجوع إلى مختلف الأدبيات من مراجع ودراسات ومواقع الكترونية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ب) إجراء دراسة ميدانية تقوم على استبيان تم إعداده لهذه الغرض. ويحتوي الاستبيان على مجموعتين الأولى وخاصة بصفات عينة الدراسة والثانية خاصة بفرضيات الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين الماليين والمحاسبين العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية. وقد تم اختيار عينة عشوائية منهم مكونة من (120) موظف مالي ومحاسبي في البنوك الإسلامية لتوزيع الاستبيان عليهم، وذلك لاستخدام إجاباتهم من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

تمثل الجداول أدناه نتائج التحليل الإحصائي الذي تم إجراؤه على البيانات المجمعة ميدانيا. وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

أولا: عرض نتائج توزيع الاستبيان

يبين الجدول رقم (1) أدناه نتائج عملية توزيع الاستبيان على عينة الدراسة، والذي يظهر أن عدد النسخ الموزعة على عينة الدراسة من موظفين البنوك الإسلامية هو (120) نسخة، تمت تعبئة وإعادة (84) نسخة أي بنسبة (70%)، وأما عدد النسخ المعادة دون تعبئة (9) ونسبتها (7.5%)، وعدد النسخ غير المعادة (27) ونسبتها(22.5%).

جدول رقم (1)

نتائج توزيع الاستبيان على عينة

البيان	العدد	النسبة%
النسخ المعبئة والمعادة	84	70
النسخ المعادة دون تعبئة	9	7.5
النسخ غير المعادة	27	22.5
المجموع	120	100

ثانيا: اختبار مصداقية البيانات

ولإغراض اختبار مصداقية البيانات بهدف تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة فقد تم قياس معامل كرونباخ ألفا (Cronbachs Alpha) على بيانات عينة الدراسة، حيث بلغت (0.83). وتعد هذه النسب جيدة لكونها أكبر من نسبة (0.60).

ثالثا: خصائص عينة الدراسة

تعرض الجداول من (2) إلى (7) خصائص عينة الدراسة.

ـ توزيع عينة الدراسة حسب العمر: حيث يعرض الجدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة حسب العمر ويظهر عدم وجود مستجوبين تبلغ أعمارهم (22) سنة أو أقل، بينما كان عدد المستجوبين الذين تتراوح أعمارهم بين (23-32) سنة هو (25) ونسبتهم (29.7 %)، وأما الذين أعمارهم تقع ضمن فئة (33-42) سنة فقد كان عددهم (38) شخص ونسبتهم (45.3%)، والذين هم بين(43-52) سنة فعددهم هو (13) ونسبتهم (15.4%)، ومن يزيد على(53) سنة فكان عددهم (8) ونسبتهم (9.6%).

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة%
سنة أو أقل(22)	0	0
من (23) سنة إلى (32) سنة	25	29.7
من (33) سنة إلى (42) سنة	38	45.3
من (43) سنة إلى (52) سنة	13	15.4
(53) سنة وأكثر	8	9.6
المجموع	84	100

ــ توزيع عينة الدراسة حسب الجنس: حيث يعرض الجدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب العمر حيث ويظهر أن عدد المستجوبين من فئة الذكور هو (55) ونسبتهم (89.9 %)، وأمـــا الإنـــاث الذين فقد كان عددهم (9) شخص ونسبتهم (14.1%).

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة٪
ذكر	69	82
أنثى	15	18
المجموع	84	100

ــ توزيع عينة الدراسة حسب التحصيل الأكاديمي: حيث يعرض الجدول رقم (4) توزيـــع عينـــة الدراسة حسب التحصيل الأكاديمي ويظهر أن عدد الحاصلين على درجة الدبلوم المتوسط أو أقل هـــم (32) ونسبتهم (38 %)، وأما عدد الحاصلين على درجة البكالوريوس هـــو (42) شـــخص ونســـبتهم (50%)، والحاصلين على درجة الماجستير فعددهم هو (10) ونســـبتهم (12%)، ولا يوجـــد أي مـــن المستجوبين هو من حملة درجة الدكتوراه.

الجدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب التحصيل الأكاديمي

التحصيل الأكاديمي	التكرار	النسبة%
دبلوم متوسط أو أقل	32	38
بكالوريوس	42	50
ماجستير	10	12
دكتوراه	0	0

المجموع	84	100

ـ عينة الدراسة حسب الخبرة العملية: حيث يعرض الجدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية ويظهر أن عدد الذين هم خبرتهم دون السنة الواحدة هو (6) ونسبتهم (7.1 %)، وأما الذين خبرتهم تتراوح بين السنة و (5) سنوات عددهم (20) ونسبتهم (23.8%)، والذين خبرتهم تتراوح بين (6) و (10) سنوات كان عددهم (36) ونسبتهم (42.8%)، وأما الذين خبرتهم تتراوح بين(11) و (15) سنة فعددهم (14) شخص ونسبتهم (16.7%)، والذين خبرتهم (16) سنة وأكثر فهم (8) شخص ونسبتهم (6.9%).

الجدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

الخبرة العملية	التكرار	النسبة%
خبرة دون السنة	6	7.1
من سنة إلى (5) سنوات	20	23.8
من (6) إلى (10) سنوات	36	42.8
من (11) إلى (15) سنة	14	16.7
(16)سنة وأكثر	8	9.6
المجموع	84	100

ـ توزيع عينة الدراسة وفقا لحصولهم على دورات محاسبية: حيث يعرض الجدول رقم (6) أن عدد الحاصلين على هذه الدورات هو (77) شخص ونسبتهم هو (91.7%) وأما غير الحاصلين على الدورات فعددهم (7) ونسبتهم (8.3%).

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة وفقا لحصولهم على دورات محاسبية

الحاصلين / غير الحاصلين	التكرار	النسبة%
حاصلين	77	91.7
غير حاصلين	7	8.3
المجموع	84	100

ـ توزيع عينة الدراسة وفقا لحصولهم على دورات في معـايير المحاسـبة الماليـة الإسـلامية محاسبية: حيث يعرض الجدول رقم (7) أن عدد الحاصلين على هذه الدورات هو (6) شخص ونسبتهم هو (7.1%) وأما غير الحاصلين على الدورات فعددهم (78) ونسبتهم (92.9%).

الجدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة وفقا للحصول على دورات في معايير المحاسبة الإسلامية

الحاصلين / غير الحاصلين	التكرار	النسبة %
حاصلين	6	7.1
غير حاصلين	78	92.9
المجموع	84	100

رابعا: وصف إجابات عينة الدراسة

تقدم الجداول أرقام (8-10) عرضا وصفيا لكل إجابة من إجابات أفراد عينة الدراسة تبين فيـه الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات كل سؤال على حدا، وهي على النحو التالي:

1ـ وصف إجابات عينة الدراسة المتعلقة بمدى امتلاك العاملون في البنوك الإسـلامية الأردنيـة للمؤهلات المتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية. ويظهر الجدول رقم (8) أن المـؤتمرات التي ترعاها البنوك الإسلامية هي من أهم مصادر تأهيل العاملين فيها، حيث حصل البند رقم (4) على أعلى نسبة موافقة، وبلغ الوسط الحسابي لهذا البند (4.109) والانحراف المعياري له (0.472)، بينمـا أعتبر المستجوبون أن التأهيل المستمد من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسـلامية (AAOIFI) مباشرة هو الأقل فائدة بالنسبة لهم، وهو البند رقم (9) الذي حصل على أقل نسبة موافقـة حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا البند (0.859) وبانحراف معياري قدره (1.387).

2ـ وصف إجابات عينة الدراسة المتعلقة بمدى توفر رقابة داخلية في البنوك الإسلامية الأردنيـة متعلقة بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية فيها، حيث يظهـر الجـدول رقـم (9) أن الأنظمـة الالكترونية المتوفرة في البنوك الإسلامية قادرة على تحقيق رقابة ذاتية تمكن مـن اكتشـاف أخطـاء الممارسات العملية فورا، وهو البند رقم (1) الذي حصل على أعلى نسـبة موافقـة بوسـط حسـابي (2.876) وبانحراف معياري قدره (0.763). ومن ناحية أخرى، يظهر الجدول أن البند المتعلق بقيـام الإدارات بعمل مراجعات يومية للمعاملات المالية مقارنة بما جاءت بـه معـايير المحاسـبة الماليـة

الإسلامية كان اقل البنود موافقة من قبل المستجوبين، وهو البند رقم (2) حيث بلغ الوسط الحسابي له (0.218) وبانحراف معياري قدره (1.878).

3ـ وصف إجابات عينة الدراسة المتعلقة بمدى توفر رقابة خارجية على البنوك الإسلامية الأردنية متعلقة بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية فيها. ويظهر الجدول رقم (10) أن مدققو الحسابات الخارجيين يقومون بحضور تنفيذ بعض المعاملات المصرفية للتأكد من أن تنفيذها جاء متوافقا وبانتظام مع معايير المحاسبة المالية الإسلامية. وهذا ما جاء به البند رقم (5) الذي حصل على أعلى نسبة موافقة وبوسط حسابي لهذا البند (3.874) وانحراف معياري قدره (0.523). ومن ناحية أخرى، كان البند رقم (9) المتعلق بقيام مراقبو البنك المركزي الأردني بالمراجعات لمختلف السجلات والدفاتر المحاسبية الخاصة بالعمليات المصرفية في البنوك الإسلامية للتأكد من أنها جاءت متوافقة وبانتظام مع معايير المحاسبة المالية الإسلامية، هو البند الأقل تأييدا حيث حصل على أقل نسبة استجابة بوسط حسابي (0.916) وبانحراف معياري قدره (1.023).

جدول رقم (8)

مؤهلات العاملون في البنوك الإسلامية الأردنية المتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية

رقم البند	اسم البند	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1)	يحصل موظفي البنوك الإسلامية على التأهيل الأكاديمي الكافي الخاص بمعايير المحاسبة المالية الإسلامية خلال فترة دراساتهم الجامعية.	1.235	0.932
2)	يتم إخضاع موظفي البنوك الإسلامية لدورات تدريبية مناسبة خاصة بمعايير المحاسبة المالية الإسلامية قبيل إدخالهم إلى العمل المباشر.	1.973	1.245
3)	تقوم إدارة البنوك الإسلامية بعمل المحاضرات وعقد الندوات لموظفيها للاستفادة منها في مجال معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	2.342	0.735
4)	تقوم إدارة البنوك الإسلامية برعاية المؤتمرات الأكاديمية المتخصصة بمعايير المحاسبة الإسلامية وتوفد من يمثلها من موظفيها للاستفادة من النتائج.	4.109	0.472
5)	يتوفر لدى موظفي البنوك الإسلامية الخبرة والمعرفة الكافية التي تمكنهم من ممارسة تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية عمليا في السجلات والأنظمة وبدقة.	1.089	0.928
6)	يمتلك موظفي البنوك الإسلامية دراية كافية تمكنهم من التغلب على الصعوبات التي قد تترافق مع تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية عمليا.	1.587	0.879

7)	تقوم إدارة البنوك الإسلامية بعمل برامج وورش تدريبية لموظفيها تتعلق بالتعديلات التي قد تحصل على أحد معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	1.928	1.012
8)	تستدعي إدارة البنوك الإسلامية المتخصصين من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) للمحاضرة بموظفيها حول السبل والأساليب اللازمة لتطبيق المعايير المحاسبية وبصورة منتظمة.	0.859	1.387

جدول رقم (9)

الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية الأردنية المتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية

رقم البند	اسم البند	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1)	تقدم الأنظمة الالكترونية التي يستخدمها موظفي البنوك الإسلامية لهم أمكانية تحقيق الرقابة الذاتية بكشف أخطاء الممارسات العملية فورا مقارنة بما جاءت به معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	2.876	0.763
2)	تقوم الإدارات الفرعية في البنوك الإسلامية بعمل مراجعات يومية للمعاملات المالية مقارنة بما جاءت به معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	0.218	1.878
3)	تقوم إدارة كل فرع من فروع البنوك الإسلامية بتشكيل لجان متخصصة لعمل مراجعات منتظمة أو عشوائية للمعاملات التي تمت مقارنة بما جاءت به معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	0.598	1.298
4)	تقوم الإدارات المركزية المتخصصة في البنوك الإسلامية بمراجعة المعاملات الخاصة بالفروع وتتأكد من أنها متوافقة تماما مع ما جاءت به معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	0.376	1.523
5)	تقوم مديريات الرقابة والتدقيق في البنوك الإسلامية بعمل مراجعات عشوائية لعينات من المعاملات المصرفية وتتأكد من أنها متوافقة مع ما جاءت به معايير المحاسبة المالية الإسلامية	0.786	1.989
6)	تقوم مديريات الرقابة والتدقيق في البنوك الإسلامية بعمل زيارات ميدانية إلى فروعها وبصورة مفاجئة لتأكد من أن تنفيذ المعاملات المصرفية كانت متوافقة مع ما جاءت به معايير المحاسبة المالية الإسلامية	0.598	1.872

7)	توفر الأنظمة الالكترونية المستخدمة في البنوك الإسلامية للإدارة القيام مباشرة بمراقبة تنفيذ المعاملات المصرفية من قبل الموظفين والتأكد من أنها متوافقة مع ما جاءت به معـــايير المحاسبة المالية الإسلامية.	0.762	1.067

جدول رقم (10)

الرقابة الخارجية على البنوك الإسلامية الأردنية المتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية

رقم البند	اسم البند	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1)	يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بعمل المراجعات للمســتندات الخاصـــة بالعمليـــات المصرفية في البنوك الإسلامية للتأكد من أنها جاءت متوافقة وبانتظام مع معـــايير المحاســـبة المالية الإسلامية.	1.242	0.784

مدى التزام العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية

2)	يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بعمل المراجعات للعقود والاتفاقيات الموقعة مع العملاء في البنوك الإسلامية للتأكد من أنها جاءت متوافقة وبانتظام مع معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	0.879	1.342
3)	يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بعمل المراجعات لمختلف السجلات والدفاتر المحاسبية الخاصة بالعمليات المصرفية في البنوك الإسلامية للتأكد من أنها جاءت متوافقة وبانتظام مع معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	1.876	0.985
4)	يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بعمل المراجعات لمختلف البرامج والأنظمة الالكترونية التي توثق العمليات المصرفية في البنوك الإسلامية للتأكد من أنها جاءت متوافقة وبانتظام مع معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	2.040	0.638
5)	يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بحضور تنفيذ بعض المعاملات المصرفية للتأكد من أن تنفيذها جاء متوافقا وبانتظام مع معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	3.874	0.523
6)	يقوم مدققو الحسابات الخارجيين بحضور عمليات الجرد لعناصر أصول البنوك الإسلامية للتأكد من أن العمليات تتم وبصورة متوافقة وبانتظام مع معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	2.896	0.674
7)	يقوم مراقبو البنك المركزي الأردني بعمل المراجعات لعينات من المستندات الخاصة بالعمليات المصرفية في البنوك الإسلامية للتأكد من أنها جاءت متوافقة وبانتظام مع معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	1.846	0.894
8)	يقوم مراقبو البنك المركزي الأردني بعمل المراجعات لعينات لجميع العقود والاتفاقيات الموقعة مع العملاء في البنوك الإسلامية للتأكد من أنها جاءت متوافقة وبانتظام مع معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	1.078	0.976
9)	يقوم مراقبو البنك المركزي الأردني المراجعات لمختلف السجلات والدفاتر المحاسبية الخاصة بالعمليات المصرفية في البنوك الإسلامية للتأكد من أنها جاءت متوافقة وبانتظام مع معايير المحاسبة المالية الإسلامية.	0.916	1.023

خامسا: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

لاختيار الأسلوب المناسب لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم إجراء اختبار Smirnov (K-S) - Kolmogorove على متوسطات الإجابات التي تم الحصول عليها لمعرفة ما إذا كانت تخضع للتوزيع الطبيعي، وقد بينت نتائج الاختبار المذكور وكما يعرضها الجدول رقم (11) أن جميع توزيعات متوسطات إجابات عينة الدراسة موزعة طبيعيا. وعليه تم استخدام اختبار (T) بهدف اختبار فرضيات الدراسة وعند درجة ثقة (95%)، وبقاعدة قرار الاختبار والتي تقول أنه إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (α) أقل من (0.05) فإنه يتم رفض الفرضية العدمية التي تقول بعدم وجود أثر وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود الأثر، وإذا كانت قيمة (T) المحسوبة موجبة فإن الأثر يكون موجبا أو طرديا، بينما إذا كانت قيمتها سالبة يكون الأثر عكسيا. وفيما يلي نتائج اختبار فرضيات:

1) نتيجة اختبار فرضية الدراسة الأولى ويعرضها الجدول رقم (12)، ونصها " يمتلك العاملون في البنوك الإسلامية الأردنية المؤهلات الكافية التي تمكنهم من تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية وبصورة منتظمة". حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة(α) هو (0.26) أي أنها أكبر من (0.05) وهذا يعني رفض الفرضية الأولى والقول أن العاملون في البنوك الإسلامية لا يمتلكون المؤهلات الكافية التي تمكنهم من تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية بصورة منتظمة.

2) نتيجة اختبار فرضية الدراسة الثانية ويعرضها الجدول رقم (13)، ونصها " يتوفر في البنوك الإسلامية الأردنية رقابة داخلية كافية تمكنها من تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية وبصورة منتظمة ". ونتيجة اختبارها هو الرفض وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة (α) هو (0.47) أي أنها أكبر من (0.05)، أي انه لا يتوفر في البنوك الإسلامية رقابة كافية تمكنها من تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية بصورة منتظمة.

3) نتيجة اختبار فرضية الدراسة الثالثة ويعرضها الجدول رقم (14)، ونصها " يتوفر على البنوك الإسلامية الأردنية رقابة خارجية كافية تمكنها من تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية وبصورة منتظمة ". ونتيجة اختبارها هو الرفض وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة (α) هو (0.13) أي أنها أكبر من (0.05)، أي انه لا يتوفر على البنوك الإسلامية رقابة خارجية كافية تمكنها من تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية بصورة منتظمة.

جدول رقم (11)

شكل توزيع متوسطات إجابات عينة الدراسة

البيان	مستوى الدلالة(α) Significant	شكل التوزيع
الفرضية الأولى	0.31	التوزيع طبيعي
الفرضية الثانية	0.26	التوزيع طبيعي
الفرضية الثالثة	0.25	التوزيع طبيعي

جدول رقم (12)

نتيجة اختبار فرضية الدراسة الأولى

مستوى المعنوية (α)	T	نتيجة اختبار فرضية الدراسة
0.26	0.61	قبول الفرضية الأولى

جدول رقم (13)

نتيجة اختبار فرضية الدراسة الثانية

مستوى المعنوية (α)	T	نتيجة اختبار فرضية الدراسة
0.47	0.22	رفض الفرضية الثانية

جدول رقم (14)

نتيجة اختبار فرضية الدراسة الثالثة

مستوى المعنوية (α)	t	نتيجة اختبار رضية الدراسة
0.13	0.98	رفض الفرضية الثانية

استنتاجات الدراسة وتوصياتها:

بناء على النتائج الإحصائية للدراسة فقد تبين أن العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية لا يمتلكون المؤهلات الكافية التي تمكنهم من تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، وذلك بالرغم من قيام هذه البنوك بالاهتمام برعاية المؤتمرات العلمية ذات الصلة. ومن ناحية أخرى فعلى الرغم من وجود الإمكانية الكافية لدى البنوك الإسلامية لمراقبة العاملين فيها لتتأكد من حسن تطبيقهم لمعايير المحاسبة الإسلامية في عملهم إلا أنها لا تمارس هذه الرقابة بانتظام. وأما الجهات الخارجية المكلفة بالرقابة على البنوك الإسلامية ممثلة بالبنك المركزي الأردني وهو الذي ألزم البنوك الإسلامية بضرورة تطبيق

معايير المحاسبة المالية الإسلامية فيها فلا يمارس أي دور رقابي تنفيذي على البنوك الإسلامية، وأما المدققين الخارجيين فدورهم محدود بالرقابة على المعاملات المصرفية الإسلامية مقارنة بمعايير المحاسبة المالية الإسلامية.

بناءا على استنتاجات الدراسة فإنها تقترح ضرورة قيام البنوك الإسلامية بإعادة النظر بتأهيل العاملين فيها الخاص بمعايير المحاسبة المالية الإسلامية وذلك من خلال عقد الدورات المتخصصة واستدعاء أصحاب الخبرة والكفاءة لتقديم المعرفة الكافية لهم. ومن ناحية أخرى، فإن على إدارة البنك القيام بمراجعة إجراءات وطرق الرقابة الداخلية لديها لتتأكد من قيام العاملين فيها بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية بصورة منتظمة. وأما الجهات الخارجية المعنية بمراقبة عمل البنوك الإسلامية فيجب عليها تشديد الرقابة أكثر وعمل زيارات دورية ولمختلف الفروع للتأكد من أنها تلتزم وبصورة منتظمة غير متقطعة ودون إهمال أي جانب بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(AAOIFI). هذا وتوصي الدراسة ايضا باجراء المزيد من الدراسات التي تتناول معايير المحاسبة المالية الاسلامية وتطبيقها في المؤسسات المالية وبصورة مفصلة.

المراجع العربية والأجنبية والالكترونية

1) أبو زيد، عمر عبد الله ، **المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي**، الجزء الأول، الإطار التاريخي والنظري، ، دار اليازوري، عمان، الأردن، (1995).

2) الخصاونة، احمد سليمان، **المصارف الإسلامية**، عالم الكتب الحديثة، اربد، الأردن، (2008).

3) الزعبي، عبدالله، بني عامر، زاهره، الرفاعي نهيل، مدى التزام البنوك الاسلامية بشرعية المعاملات وتكاملها مع القيود المحاسبية، **مؤتمر الخدمات المصرفية الاسلامية**، جامعة عجلون الوطنية، الاردن، (2013)

4) الطيب، عبد المنعم محمد، واقع المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، **مؤتمر المصارف الإسلامية الواقع والتحديات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (2011)

5) العيساوي،عوض خلف، **الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية من منظور إسلامي**، دار دجلة، الأردن،(2007).

6) القري، مرام محمد، دراسة تحليلية مقارنة لبعض معايير المحاسبة الدولية والسعودية والإسلامي، **رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز**، السعودية (2010).

7) حنان، رضوان حلوة، **تطور الفكر المحاسبي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،(1998).

8) رحاحلة، محمد ياسين، ، دراسة مقارنة لمعايير التدقيق والمراجعة الإسلامية مع المعايير الدولية، المجلة **الأردنية في الدراسات الإسلامية**، مجلد (7) عدد (1/أ) الأردن (2009).

9) سليمان، أمراجع غيث، وبومطاري، فرج عبد الرحمن، خصائص وأهداف المحاسبة في المؤسسات المالية الإسلامية وجهة نظر الأكاديميين في ليبيا، **المؤتمر الدولي في فقه المعاملات والاقتصاد والمالية الإسلامية**، ماليزيا (2008).

10) سمحان حسين محمد، ومبارك، موسى محمد، **محاسبة المصارف الإسلامية**، دار المسيرة، الأردن (2011).

11) سعيفان، حسين سعيد، وعبدالله، خالد أمين، ، **العمليات المصرفية الإسلامية ــ الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر، الأردن(2008).

12) قرينو، حسين، وخلفاوي ، حكيم، دور المعايير المحاسبية والشرعية في توجيه الصيرفة الإسلامية ، **مؤتمر الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية**، جامعة خميس مليانة، الجزائر، (2009).

13) يعقوب،ابتهاج إسماعيل، واقع التطبيقات المحاسبية في البنوك الإسلامية العراقية من وجهة نظر مهنية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، عدد (89) الجامعة المستصرية، العراق، (2011).

14) Belkaoui, Ahmed, Accounting Theory, 2000, Thomson Learning, UK,4th edition

15) http://stocksexperts.net/showthread.php

?t=31505.

16) www.kantakji.com/fiqh/Files/Banks/ IBConcept.doc

17) http://ar.wikipedia.org/wiki **نشأة المحاسبة**/

18) www.darelmashora.com/download. ashx? docid=420

19) http://ar.wikipedia.org/wiki**هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**

مدى التزام العاملين في البنوك الإسلامية الأردنية بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية